



السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

م.م. رسل احسان خليل

جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

البريد الإلكتروني Email : Rosul.e@cis.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية ، افريقيا ، التنافس الدولي والإقليمي ، المتغيرات المؤثرة ، العراق ، القارة الافريقية .

كيفية اقتباس البحث

خليل، رسل احسان ، السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Iraqi Foreign policy towards the African continent

Rosul ahsan Khaleel
Assistant Lecturer

Keywords : Iraqi foreign policy, Africa, international and regional competition, influencing variables, Iraq , African continent ,

How To Cite This Article

Khaleel, Rosul ahsan , Iraqi Foreign policy towards the African continent ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026,Volume:16, Issue 10.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract :-

This research examines Iraqi foreign policy towards Africa, analyzing its nature in terms of concept and implications. It then moves to interpreting the variables influencing Iraqi foreign policy towards Africa, which are divided into internal variables: negative variables representing obstacles to Iraq's engagement with the continent, and positive variables representing incentives for this engagement. Following this, the research analyzes external variables, which represent external variables affecting Iraqi foreign policy decisions and external variables affecting African countries and, consequently, Iraqi foreign policy. Finally, the research analyzes future foreign policy trajectories, selecting a scenario of continuity with selective retreat as the most likely scenario in the short and medium term, according to the researcher's perspective. In recent decades, the African continent has attracted increasing attention from regional and international powers, driven by its significant strategic, political, and economic importance, which has transformed it into a key arena of competition. This research addresses the continent's growing prominence on the international stage and analyzes Iraqi foreign policy



toward Africa. It examines the policy's conceptual framework, the key internal and external variables influencing it, and the potential future scenarios that will shape Africa's place in Iraqi foreign policy over the short and medium terms. The study is grounded in the hypothesis that the limited scope of Iraqi foreign policy toward Africa stems not from a lack of importance, but rather from the interplay between available capabilities and imposed constraints; the prevalence of these constraints has hindered the establishment of an effective and sustained Iraqi presence on the continent.

المخلص

تناول البحث السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا تحليلاً لطبيعة هذه السياسة الخارجية من حيث المفهوم والدلالات ثم ينتقل البحث لتفسير المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا والتي تقسم الى متغيرات داخلية وهي متغيرات سلبية تمثل عوائق توجه العراق نحو القارة وإيجابية تمثل حوافز هذا التوجه وبعدها يتم تحليل المتغيرات الخارجية والتي تمثل المتغيرات الخارجية المؤثرة على القرار العراقي الخارجي والمتغيرات الخارجية المؤثرة على دول القارة الافريقية والتي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية ومن ثم يحلل البحث مسارات السياسة الخارجية المستقبلية واختيار مشهد الاستمرارية مع التراجع الانتقائي باعتباره اقرب المشاهد للحدوث ضمن المدى القريب والمتوسط وفق وجه نظر الباحث . لقد شهدت قارة افريقيا خلال العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل القوى الإقليمية والدولية وذلك لما تتمتع به هذه القارة من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية كبيرة أدت الى تحولها الى ساحة تنافس مهمة تتمثل أهمية البحث من ازدياد أهمية قارة افريقيا في الساحة الدولية ومحاولة تحليل السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا من حيث مفهومها واهم المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها واهم المشاهد المستقبلية التي تحدد مكانة افريقيا في السياسة الخارجية العراقية على مدى الزمن القريب والمتوسط .

ينطلق البحث من فرضية مفادها الاتي :- ان محدودية السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا لا تعود الى ضعف أهميتها بقدر ما تتعلق بطبيعة التفاعل بين الإمكانيات المتاحة والقيود المفروضة وان غلبة القيود حدثت من تحقيق حضور عراقي فاعل ومستمر في قارة افريقيا .

المقدمة :-

لقد شهدت قارة افريقيا خلال العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل القوى الإقليمية والدولية وذلك لما تتمتع به هذه القارة من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية كبيرة أدت الى تحولها الى ساحة تنافس مهمة ، وعلى الرغم من ذلك ضل الاهتمام العراقي بهذه القارة محدوداً نسبياً بسبب



تركز الاهتمام على الدائرة الإقليمية والدولية باعتبارها دوائر مؤثرة على امن العراق القومي وسياسته واقتصاده ، غير ان ذلك لا يعني عدم وجود سياسة خارجية تجاه قارة افريقيا او انعدام قدرة العراق على تطوير هذه السياسة فالعراق يمتلك ارثاً تاريخياً لعلاقاته مع دول القارة ولديه بعض المقومات التي من الممكن ان تؤدي الى تطوير هذه السياسة في حال استطاع صانع القرار العراقي استغلاله ولكن الإشكالية هنا تتعلق بما قدرة ورغبة صانع القرار بذلك فعلى الرغم من تحسن ادراكه تجاه قارة افريقيا والتصريحات الحديثة التي تدعو الى تطوير السياسة الخارجية تجاه افريقيا الا ان الفعل بقي محدوداً بسبب وجود عدد من العوائق الضاغطة والتي تتمثل اغلبها بعوائق خارجية سواء كانت بالضغط على القرار الخارجي العراقي من قبل عدد من القوى المؤثرة في سياسة العراق الخارجية والمتنافسة في قارة افريقيا في الوقت ذاته ، وبذلك يتجاوز البحث الوصف التقليدي للعلاقات العراقية الافريقية الى تحليل السياسة التي تحكم هذه العلاقات من خلال الكشف عن الفجوة بين ما يمتلكه العراق من إمكانيات وفرص وبين قدرته على توظيفها لخدمة السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا وينتهي بتحديد موقع افريقيا في التحركات المستقبلية لسياسات العراق الخارجية .

أهمية البحث :-

تتمثل أهمية البحث من ازدياد أهمية قارة افريقيا في الساحة الدولية ومحاولة تحليل السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا من حيث مفهومها واهم المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها واهم المشاهد المستقبلية التي تحدد مكانة افريقيا في السياسة الخارجية العراقية على مدى الزمن القريب والمتوسط .

اهداف البحث :-

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :-

- ١- التعرف على ماهية السياسة الخارجية من حيث مفهومها وعناصرها وأهدافها ووسائلها .
- ٢- تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .
- ٣- تحليل المشاهد المستقبلية لمستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

إشكالية البحث :- ينطلق البحث من إشكالية مركزية مفادها الاتي :-

ما مدى فعالية السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا وما هي المتغيرات الحاكمة لفعاليتها ويتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية :-

- ١- ما هو تعريف السياسة الخارجية وما هي عناصرها
- ٢- ما هي المتغيرات المؤثرة في فعالية السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

٣- ما هو المسار المستقبلي للسياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها الاتي :-

ان محدودية السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا لا تعود الى ضعف أهميتها بقدر ما تتعلق بطبيعة التفاعل بين الإمكانيات المتاحة والقيود المفروضة وان غلبة القيود حدت من تحقيق حضور عراقي فاعل ومستمر في قارة افريقيا .

منهج البحث :-

اعتمد البحث على ثلاث مناهج كالآتي :-

١- منهج التحليل النظمي : في تحليل المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية .

٣- المنهج الاستشرافي : في تحليل مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

٢- المنهج التاريخي : في العودة الى تاريخ العلاقات العراقية - الافريقية .

هيكلية البحث :-

يقسم البحث الى ثلاث محاور أساسية وهي كالآتي :-

المحور الأول :- ماهية السياسية الخارجية .

المحور الثاني :- المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

المحور الثالث :- مستقبل السياسة الخارجية تجاه افريقيا

المحور الأول

ماهية السياسة الخارجية

تمثل السياسة الخارجية احد اهم الأدوات التي تعتمدها الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية فهي الوسيلة التي تعبر الدول من خلالها عن مصالحها الوطنية وتحدد عبرها طبيعة تفاعلاتها مع مختلف الفواعل الدولية والإقليمية بما ينسجم مع أهدافها ومصالحها القومية ، ورغم شيوع استخدام مفهوم السياسة الخارجية الا انه لا يعد مفهوماً ثابتاً او مستقر بل هو مفهوماً ديناميكياً تطور مع تطور الدول والنظام الدولي ، ولم يحظى مفهوم السياسة الخارجية بتعريف محدد يحظى بقبول جميع الباحثين وذلك بسبب تعدد الابعاد الذي يتناولها المفهوم واختلاف المدارس النظرية التي تفسرها فالواقعية تربطها بالقوة والليبرالية ركزت على التعاون بينما اولت البنائية أهمية كبيرة للقيم والهوية الوطنية في حين ركزت مدرسة صنع القرار على دور القادة . وعليه سنبحث في هذا المحور مفهوم السياسة الخارجية ، أهدافها ، مقومات .

أولاً : مفهوم السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية مثل الكثير غيره من المفاهيم في العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الباحثين ولذلك يمكن ملاحظة عدد كبير من التعاريف للسياسة الخارجية وهذا يدل على التغيرات العديدة التي طرأت على المفهوم نتيجة التغيرات التي شهدتها النظام الدولي ، فضلاً عن ديناميكية السياسة الخارجية واختلافها من دولة الى أخرى لأسباب عدة منها :^١

١- اختلاف مكانة الدول في النظام الدولي وبالتالي اختلاف السياسات الخارجية التي تعكس اهداف وطموحات كل دول في المحيط الخارجي .

٢- اختلاف الكيفية التي تتفاعل بها العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، اذ ان السياسة الخارجية للدول تتأثر بعوامل عديدة داخلية وخارجية وان اختلاف الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل يؤدي الى اختلاف السياسات الخارجية بين الدول .

وقد انقسم الباحثين والمفكرين الى اتجاهين في تعريف السياسة الخارجية ، الاتجاه الأول قدم تعريف عامة وواسعة ركزت على توضيح ماهية السياسة الخارجية باعتبارها النشاط او السلوك الخارجي للدول وطبيعة تفاعلاتها مع البيئة الدولية دون التطرق الى عناصرها او العوامل المؤثرة فيها فقد عرفها فاضل زكي محمد بانها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة ما مع غيرها من الدول .^٢ ويمكن القول ان هذا التعريف عام جداً لان يحدد السياسة الخارجية في جانب واحد وهو تعامل الدول مع بعضها و يشاركه في الرأي قاموس مريام ويستر الذي وضع تعريفاً مقتضباً للسياسة الخارجية فعرفها بانها السياسة التي تتبعها دول ذات سيادة في تعاملها مع الدول ذات السيادة الأخرى ، وهو تعريف يشترط السيادة ولا يشمل التعاملات بين الدول والمنظمات الدولية او الدول المنقوصة السيادة .^٣

وهناك من قدم تعريفاً واسع جداً للسياسة الخارجية فقد عرفها حامد ربيع " بانها جميع صور النشاط الخارجي حتى وان لم تصدر عن الدول كحقيقة نظامية وانما عن الجماعة كوجود حضاري او التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية " .^٤ ويمكن القول انه تعريف واسع جداً ولا يقتصر على سلوك الدولة بوصفها الجهة الرسمية بل يعطي مجاًلاً لدور الفواعل الأخرى من غير الدول كالجماعات والمؤسسات غير الرسمية في تشكيل السياسة الخارجية .

يشاركه في الرأي كريستوفر هل (christopher hill) والذي يرى ان السياسة الخارجية هي " مجمل العلاقات الخارجية التي يديرها فاعل مستقل في اطار العلاقات الدولية " ويمكن القول ان

كريستوفر هل ينظر للسياسة الخارجية في هذا التعريف بوصفها مجالاً مفتوحاً ومتغيراً لم تعد الدول هي الفاعل الوحيد فيه بل هي مجال تعدد بالفواعل .^٥

اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الدقيق وهو اتجاه تحليلي و اكثر تخصصاً اذ لم يكتفي الباحثون ضمن هذا الاتجاه بالنظر للسياسة الخارجية باعتبارها النشاط الخارجي للدولة فقط وانما حددوا مكوناتها واليات صنعها والعوامل المؤثرة فيها وقدموا تعاريف اكثر دقة وتخصص ، واهم رواد هذا الاتجاه هو محمد السيد سليم اذ يرى ان السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين عدد من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي .^٦ ويمكن القول انه تعريف دقيق اذ يتضمن خصائص السياسة الخارجية اذ ان السياسة الخارجية حسب وجهة نظره لا تمثل موقفاً عابراً بل هي برنامج عمل يتضمن التخطيط والنظام والعلنية يختاره ممثلون رسميون للدولة من ضمن عدد من البدائل من اجل تحقيق اهداف الدولة .

وكذلك قدم جيمس روزنو تعريفاً دقيقاً للسياسة الخارجية اذ يرى بانها مجموعة من الأفعال الرسمية التي تتخذها حكومات الدول او الممثلون عنهم للحفاظ على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية او تغيير الجوانب غير المرغوبة فيها .^٧ ويمكن القول ان تعريف جيمس لا يقتصر فقد على وصف السياسة الخارجية بل يفسر أسباب وضع السياسة الخارجية للحفاظ على الجوانب المرغوبة والتي تتفق مع اهداف الدول ومواجهة الجوانب التي تتعارض مع هذه الأهداف .

فضلاً عن ذلك فقد قدم ريتشارد سنايدر تعريفاً للسياسة الخارجية يجمع بين الأخيرة وبين قواعد العمل وأساليب اختيار الحلول المتبعة للتعامل مع المشاكل ، اذ عرفها بأنها منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما تم اختيارها للتعامل مع مشكلة واقعة فعلاً او يتوقع وقوعها في المستقبل ، وقد قدم سنايدر مدخلاً تحليلياً لدراسة السياسة الخارجية ، اذ يرى ان فهم السياسة الخارجية يقتضي دراسة عملية صنع القرار وصناع القرار الذين يأخذون القرار باسم الدولة وليس الاكتفاء بدراسة الدولة بوصفها وحدة مجردة وذلك لان سلوك الدولة هو سلوك صناع القرار الذين يعملون باسمها وبالتالي فان السياسة الخارجية عبارة عن القرارات التي يتخذها صناع القرار الرسميون .^٨

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان تعريف السياسة الخارجية من وجهة نظر الباحث هي عملية سياسية ديناميكية تتضمن صياغة عدد من القرارات الموجهة نحو البيئة الخارجية وتوظيف عدد من الأدوات الرسمية وغير الرسمية المباشرة وغير المباشرة لتحقيق مصالحها الوطنية ويتم ذلك في اطار تفاعل مستمر بين القدرات الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية الدولية والإقليمية .

ثانياً : عناصر السياسة الخارجية

تتكون السياسة الخارجية من ثلاث عناصر رئيسية هي : القيم ، الأهداف ، الوسائل ، وهي عناصر مترابطة يصعب وجود احدها دون الأخرى فالقيم تحدد ما تعتبره الدولة مرغوباً او مرفوضاً والأهداف تحول هذه القيم الى غايات ثم تعمل الوسائل على تحقيق الأهداف عن طريق تحويلها الى سلوك خارجي ، فالسياسة الخارجية يجب ان تكون منضبطة بقواعد وضوابط تلتزم الدولة فيها عند وضع أهدافها ووسائلها وهي القيم ولا يمكن تصور وجود سياسة خارجية ما لم يوجد هدف او جملة من الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها عن طريق اختيار الوسائل المناسبة لذلك ، وعليه سنشرح كل عنصر من هذه العناصر كالتالي :-

١- القيم :- وتعني مجموعة من السياسات او الخطوط التي يتوجب على صناع السياسة الخارجية الالتزام بها قبل وضع الأهداف او الوسائل التي تحقق الأهداف ، والقيم تمثل صورة البلاد التي يراد نقلها للآخرين ، فعلى سبيل المثال قد تتخذ بعض الدول قيم معلنة مثل سياسات الحياد او تتخذ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، او عدم التعامل مع الأنظمة الشمولية ، او تشجيع التجارب الديمقراطية ، وقيم القول ان القيم لا تشترط المثالية اذ لا يمكن التعامل معها بمعزل عن المصالح اذ تستخدم الدولة القيم لخدمة مصالحها كأن توضحها لاضفاء الشرعية على سلوك خارجي يرتبط بمصالحها .^٩

اما فيما يخص العراق محور بحثنا فقد حدد الدستور العراقي في المادة الثامن مجموعة من القيم الذي يلتزم بها في سياسته الخارجية وهي : حسن الجوار ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، يقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، احترام الالتزامات الدولية ، السعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، الحرب على الإرهاب .^{١٠} ويمكن القول ان التزام العراق بهذه القيم يساعد على اتخاذ سياسات عقلانية ومتوازنة ليس فقط اتجاه قارة افريقيا موضوع بحثنا بل في مجمل سياسة العراق الخارجية .

٢- الأهداف :- ان السياسة الخارجية هي الآلية التي تعمل الدول من خلالها على تنفيذ أهدافها في البيئة الدولية ، وهي كما أشار إليها إسماعيل صبري مقلد بانها وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري الى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي .^{١١} وان الأهداف التي تطمح الدول الى تحقيقها تتباين وتختلف فيما بينها ولكنها جميعها ترتبط بالمصلحة الوطنية فوفقاً لهانز مورغنثاو فان الدول لا تحدد أهدافها بصورة عشوائية مجردة وانما تسعى لحماية مصالحها الوطنية في البيئة الدولية المتصارعة والمتنافسة كما ربط الأهداف



بمفهوم القوة انطلاقاً من فكرة ان الدولة لا تستطيع ان تحقق أهدافها اذا لم تكن قوية لدرجة تؤهلها لحماية مصالحها وتعزيز نفوذها .^{١٢}

وذلك وهذا ما دفع المفكرين الى تصنيفها ومنهم كالي هولستي والذي يعد من اكثر التصنيفات انتشاراً ، اذ يرى هولستي ان الأهداف متفاوتة في الأهمية والمدة الزمنية المطلوبة لتحقيقها وان الدول لا تتعامل مع جميع أهدافها بنفس الاهتمام ولهذا قسم الأهداف الى ثلاثة اقسام هي :-^{١٣}
أ- الأهداف الجوهرية :- وهي الأهداف التي يكون وجودها مرتبط بوجود الدولة لانها ترتبط بسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وتشمل هذه الأهداف : حماية النظام السياسي ، الدفاع عن وحدة إقليم الدولة ، حماية السكان ، الحفاظ على السيادة ، ومنع وقوع الدولة تحت الاحتلال الخارجي و لا يمكن لأي صانع قرار ان يساوم عليها لان فقدانها يهدد وجود الدولة .

ب- الأهداف متوسطة المدى :- وهي الأهداف التي تعزز مكانة الدولة وقدراتها الا انها تأتي بالترتيب الثاني بعد الأهداف الجوهرية وذلك لكونها لا ترتبط مباشرة ببقاء الدولة مثل تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، بناء شبكة من العلاقات الخارجية ، تكوين التحالفات ، وهذه التحالفات هي اكثر مرونة اذ يمكن تعديلها او تأجيل بعضها وفقاً لظروف الدولة والامكانيات المتاحة لها .

ج- الأهداف بعيدة المدى :- وهي الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها على المدى الزمني الطويل وهي عادة ما ترتبط بالرؤية المستقبلية للدول وعادة ما تتطلب هذه الأهداف تراكم طويل بالقدرات ولا تعتمد على سياسات وقرارات آنية ومن امثلتها الهدف في قيادة إقليم معين او محاولة تعديل او تغيير النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها او تعزيز النفوذ الحضاري والثقافي .

ويمكن القول ان هذا التصنيف يحظى بأهمية كبيرة الا انه في الوقت ذاته يدمج بين معيارين هما: أهمية الهدف والوقت اللازم لتحقيقه ، فأهداف الاستراتيجية وفق هولستي تعبر عن أهمية الأهداف التي لا تقبل التفاوض في حين ان الأهداف المتوسطة والبعيدة تعبر عن الوقت اللازم لتحقيق الهدف ، متجاهلاً حقيقة ان الهدف قد يكون جوهرياً وفي الوقت ذاته بعيد المدى فضلاً عن كون بعض الأهداف ممكن ان تتغير أهميتها والوقت اللازم لتحقيقها مع تغير ظروف الدولة او تغير الظروف الدولية كأن يتحول هدف معين من متوسط المدى الى بعيد او العكس .

٣- الوسائل : يمكن القول النجاح في تحقيق هدف معين من اهداف السياسة الخارجية يرتبط باستخدام الوسائل الفعالة ، والوسائل عديدة مثل الوسائل اقتصادية وهي من اهم الوسائل وتشمل التجارة ، الأسواق ، الاستثمار ، القروض ، المنح والمساعدات ، والوسائل ثقافية كالتبادل الثقافي او تكون وسائل عسكرية مثل اتفاقيات التعاون العسكري او التدريب او تصدير السلاح وغيرها او وسائل سياسية كالدخول في تحالفات وتبادل الزيارات الرسمية وغيرها او وسائل

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

دبلوماسية وتشمل فتح السفارات والقنصليات وتبادل البعثات الدبلوماسية والدخول في المفاوضات واللجان المشتركة .

وفي ختام هذا المحور يمكن القول إن شرح تعريفات السياسة الخارجية وعناصرها لا يهدف إلى وضع إطار نظري مجرد، وإنما توفير معيار يمكن من خلاله تقييم السياسات الخارجية للدول ، فإذا كانت السياسة الخارجية الناجحة تفترض وضوح العناصر كالقيم والاهداف والوسائل وان تكون هذه العناصر متسقة مع المصلحة الوطنية والإمكانات المتاحة، فإن دراسة السياسة الخارجية العراقية تستوجب البحث في طبيعة القيم والمبادئ التي تحكم توجه العراق نحو القارة الافريقية ، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، والوسائل التي يمتلكها ويوظفها لتحقيق أهدافه ، غير أن هذه العناصر لا تتشكل أو تعمل بمعزل عن البيئة التي يتم فيها صنع السياسة الخارجية، وإنما تتأثر بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر في تحديد الأولويات، وصياغة الأهداف، واختيار الوسائل ، وبالتالي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا وفي مستوى استمرارية التوجه الخارجي وفاعليته ، وعليه سينتقل البحث الى المحور الثاني لدراسة المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية .

المحور الثاني

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

ان السياسة الخارجية لأي دولة ومنها العراق لا تتشكل بصورة عشوائية او بالاعتماد فقط على إرادة صانعها بل هي عملية معقدة يؤثر في تكوينها عدد من المتغيرات الداخلية التي تتبع من داخل الدولة والخارجية تفرضها البيئة الإقليمية والدولية ، فالدولة عندما تصيغ سياستها الخارجية وتحدد أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيقها تضع في حساباتها عدد من الفرص والقيود ومن هنا تتبع أهمية دراسة المتغيرات المؤثرة في السياسية الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، لمعرفة العوامل التي توسع او تقييد حركة السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، اذ لا يمكن لنا فهم طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة وتقدير فعاليتها بمعزل عن دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثر فيها ، فقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات عميقة في النظام السياسي وعملية صنع القرار فضلاً عما شهدته من تحديات امنية واقتصادية ، في الوقت الذي تعقدت فيه البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالعراق وتشابكت فيه مصالح القوى الإقليمية والدولية المتنافسة عليه الامر الذي جعل سياسته الخارجية تتفاعل مع متغيرات الداخل والخارج وتتأثر فيها ، وعليه سيدرس هذا المحور المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية وسيقسم الى قسمين

:-

الأول :- المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

الثاني :- المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

الأول :- المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

تمثل البيئة الداخلية للعراق من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية ، وذلك لكونها المجال الذي تتشكل فيها المصالح والاولويات وتتحدد فيها الأهداف والأدوات اللازمة لتحقيقها ، وهي التي تحدد فعالية السياسة الخارجية ، اذ مهما امتلكت الدول من موارد اقتصادية وموقع جغرافي استراتيجي لا يؤدي ذلك الى تكوين سياسة خارجية فعالة ما لم يمتلك المؤسسات التي تعمل على تحويل الموارد الى مقومات قوة قابلة للاستفادة منها في تكوين سياسة خارجية فعالة ، ومن هذا المنطلق فان المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسية الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية يمكن تقسيمها الى المتغيرات الداخلية السلبية والمتغيرات الداخلية الإيجابية .

١ - المتغيرات الداخلية السلبية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

هناك عدد من المتغيرات الداخلية التي تؤثر سلباً في السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا وهي كالآتي :-

أ- إشكالية صياغة السياسة الخارجية وتضارب الاختصاصات :- ان البناء السياسي والمؤسسي للدولة يمثل احد اهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في فعالية السياسة الخارجية ، اذ كلما كانت عملية صنع القرار واضحة ومحددة من حيث الاختصاص و اتسمت مؤسسات الدولة بالقدرة على التنسيق وعلى تنفيذ استراتيجية موحدة وواضحة كلما ازدادت قدرة الدولة على العمل بصورة فعالة في البيئة الدولية ، أما عندما تتوزع مراكز القوة السياسية وتتعارض مصالح الفاعلين الداخليين فإن السياسة الخارجية ستصبح متجزئة وغير فعالة .

وفي حالة العراق فبعد احتلاله في عام ٢٠٠٣ تحت ذرائع مختلفة وتغيير شكل الحكم فيه من الشكل المركزي والحكم الشمولي الى تبني نظام الحكم الفيدرالي والديمقراطي البرلماني واللامركزي ادارياً وهو ما سمح بوجود اكثر من مستوى للسلطات فيه رافقها الغموض في توزيع الصلاحيات بين السلطات مما أدى الى إعاقة عملية صنع السياسة الخارجية ، وعلى الرغم من كون الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ حدد السلطات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية في المادة (١١٠) الفقرة الأولى والتي جاء فيها " تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية " ، الا ان الدستور لم يحدد المقصود بالسلطة الاتحادية وبما ان السلطة التنفيذية في العراق تقسم الى فرعين هما : هيئة

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الأفريقية

الرئاسة ورئاسة الوزراء وان غموض الدستور سبب في تنازع الفرعين على من يمثل السياسة الخارجية للبلد مما أعاق صنع سياسة خارجية فعالة للعراق .^{١٤}

فضلاً عما سبق فان البنية السياسية في العراق تعاني من اختلالات كبيرة تتمثل تعدد مراكز القوة والنفوذ ، فالقوة والنفوذ في العراق لا يقع بأيدي المؤسسات الرسمية فقد بل توجد شبكات سياسية واقتصادية وامنية معقدة تتمتع بالقوة والنفوذ وتتقاطع مع المؤسسات الرسمية وتؤثر فيها وذلك بسبب طبيعة البنية السياسية في العراق والتي اتاحت للأحزاب السياسية التأثير داخل مؤسسات الدول وتوزيع مواردها .^{١٥}

ويمكن القول ان هذا اثر تأثيراً سلبياً على السياسة الخارجية العراقية ، اذ ان تعدد مراكز القوة والنفوذ يعرض عملية صنع السياسة الخارجية للضغوط الناتجة عن اختلاف الرؤى والمصالح في الوقت الذي تحتاج فيه صنع سياسة خارجية ناجحة الى وحدة القرار ووحدة تحديد المصالح الوطنية بعيداً عن الانقسامات السياسية و الاعتبارات الطائفية والعرقية وذلك لان الاختلاف في تحديد المصالح الوطنية يؤدي الى اختلال في تحديد الأولويات وبالتالي اختلال في تحديد الأهداف مما ينتج سياسة خارجية غير فعالة وبالأخص تجاه المناطق الجغرافية البعيدة نسبياً عن العراق والتي تحتاج الى استراتيجية واضحة بعيدة المدى تتجاوز السياسات القصيرة واهداف محددة ومنها قارة افريقيا وهذا ما جعل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا مجرد علاقات دبلوماسية واتفاقيات ثنائية مع عدد منفرد من دول القارة دون ان تتحول هذه العلاقات الى تصور استراتيجي واحد وشامل يوضح ماذا يريد العراق من علاقاته بقارة افريقيا تمهيداً لوضع سياسة خارجية شاملة قائمة على اهداف تخدم المصلحة الوطنية للعراق وتحدد فيها الأدوات اللازمة والمدى الزمني المطلوب .

ب- محدودية الادراك لدى صانع القرار العراقي بالأهمية الاستراتيجية لقارة افريقيا :-

ان الادراك يمثل احد اهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا ، اذ ان صناع القرار يتعاملون مع العالم وفق تصوراتهم وادراكهم وافريقيا في نظر صانع القرار العراقي هي قارة صراعات وحروب وان التحرك حيالها مكلف لان افريقيا تستنزف موارد الدولة الراغبة في الانتشار فيها بسبب المشاكل المستعصية التي ترتبط بأفريقيا ويمكن ان يؤدي التمدد فيها الى إيقاع الدولة في فخ التمدد الزائد في المناطق البعيدة وغير المهمة ، في الوقت الذي ارتبطت أولويات السياسة الخارجية العراقية بدوائر اكثر قريباً مثل دول الجوار والعلاقات مع القوى الدولية والتي تفرض نفسها على صانع القرار بحكم اعتبارات الامن والمصالح المباشرة .

ويمكن الاستدلال على محدودية ادراك صانع القرار العراقي لأهمية القارة الافريقية من خلال محدودية او انعدام الزيارات الرفيعة المستوى من قبل رؤساء الوزراء او وزراء الخارجية العراقيين منذ عام ٢٠٠٣ ، فمراجعة أرشيف الزيارات في وزارة الخارجية العراقية لم نلاحظ أي نشاط ملحوظ تجاه الدول الافريقية باستثناء الزيارات للدول الافريقية العربية كمصر والمغرب وتونس والجزائر والتي يتعامل العراق مع هذه الدول كونهم دول من ضمن الدائرة العربية رغم موقعهم الجغرافي في قارة افريقيا ، فضلاً عن انخفاض التمثيل الدبلوماسي العراقي في قارة افريقيا اذ يبلغ عدد السفارات العراقية في افريقيا ١٢ سفارة فقط في ١٢ دولة من اصل ٥٤ دولة افريقية .^{١٦}

ج- تأثير العامل الاقتصادي :- يعد العامل الاقتصادي من اكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة فهو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية والداخلية والعلاقات الدولية ، وفيما يخص الاقتصاد العراقي فعلى الرغم من انه لا يعد اقتصاداً صغيراً من حيث القيمة المطلقة اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥ حوالي ٢٥٤.٤ مليار دولار الا انه يعاني من مشاكل عدة تتمثل أهمها بكونه اقتصاد ريعي يشكل النفط نسبة ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٨٪ من الإيرادات ، يرافق هذا الاعتماد على النفط ارتفاع الانفاق والذي ٤٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين بلغت الإيرادات ٣٩.٣٪ مما أدى الى عجز نسبته ٤.٢٪ ، وقد بدت الضغوط المالية واضحة اكثر عند مراجعة الموازنة الثلاثية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ فبحسب تقرير البنك المركزي العراقي ان العجز المالي خلال هذه الفترة بلغ ٣٥ ترليون وان نسبة الدين العام بلغت ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ضمنها الدين الخارجي الذي بلغ ١٣ مليار دولار .^{١٧} ويمكن القول ان ضيق الحيز المالي المتاح امام الحكومة العراقية ينعكس على قدرة العراق في تكوين سياسة خارجية نشطة وزيادة انخراطه في قارة افريقيا وذلك لان العجز المالي يفرض على صانع القرار قيوداً على الانفاق الخارجي وان الطابع الريعي للاقتصاد العراقي يجعل العراق عاجزاً عن استخدام اهم أدوات بناء النفوذ الخارجي وهي الأدوات الاقتصادية ، خصوصاً في قارة افريقيا التي تحتاج عملية بناء النفوذ فيها الى أدوات اقتصادية لكونها شديدة الحاجة الى رأس المال والتمويل .

د- تأثير المتغير الأمني :- ان المتغير الأمني يمكن عده من اهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، وذلك لان قدرة الدولة على رسم سياسة خارجية نشطة وفعالة وتوسيع نطاق حركتها الخارجية يتأثر بالاستقرار الداخلي لها ، اذ هناك علاقة طردية بين الاستقرار الداخلي والسياسة الخارجية الفعالة ، فكلما كانت الدولة مستقرة داخليا كلما نجحت في نطاق حركتها الخارجية واستطاعت ان تخصص مواردها لخدمة أهدافها الخارجية ،

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

والعكس صحيح فاذا كان الداخل غير مستقر تضطر الدولة لتوجيه مواردها واولوياتها لحماية الامن الوطني مما ينعكس سلبياً على قدرتها في التحرك الخارجي ، ويمكن القول ان الحال هنا ينطبق على السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، فقد عانى العراق من مشاكل وازمات امنيه منذ عام ٢٠٠٣ ، شملت إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتصاعد الإرهاب بعد سقوط النظام السابق ثم الاقتتال الطائفي الذي عانى منه العراق في عام ٢٠٠٦ ، ثم وصول التهديد الإرهابي ذروته مع سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المحافظات العراقية ، وقد امتد تأثير هذه التحديات الأمنية الى عملية صنع السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، فقد أصبحت السياسة الخارجية العراقية جزءاً من الاستجابة الأمنية ، اذ اتجهت الدبلوماسية العراقية نحو الحصول على الدعم العسكري والاستخباراتي وبناء التحالفات الضرورية لمواجهة التهديدات الأمنية ، وقد أدى هذا الوضع الى إعادة ترتيب جغرافية الأولويات للسياسة الخارجية العراقية فكان اهتمامها الأكبر يتجه نحو الدول المجاورة والقوى الدولية المؤثرة في الوضع الأمني العراقي ، في المقابل تراجع الاهتمام بالمناطق البعيدة والاقل تأثيراً في الملف الأمني العراقي ومنها قارة افريقيا .

٢- المتغيرات الداخلية الايجابية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية :

ان تحليل المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية لا يكتمل بالاكتماء بذكر المتغيرات السلبية ، اذ ان هناك عدد من المتغيرات الإيجابية التي من الممكن ان تكون الأساس في صنع سياسة خارجية فعالة تجاه قارة افريقيا ومنها :-

أ- الموروث التاريخي :- ان الموروث التاريخي للعلاقات العراقية الافريقية تمثل اهم المتغيرات الإيجابية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية والتي يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسة خارجية جديدة فعالة وذلك لانها توفر رصيذاً من العلاقات مع الدول الافريقية والتي يمكن استغلالها في بناء اهداف جديدة بدلاً من بناء الثقة من الصفر .

ان العلاقات العراقية - الافريقية بدأت مع ظهور الدولة القومية في القارة الأفريقية وتحديدا في منتصف القرن الماضي وقد تطورت هذه العلاقات كنتيجة طبيعية لتطور أدوات السياسة الخارجية العراقية خصوصاً الاقتصادية منها، إذ شهد العراق خلال سبعينات القرن الماضي نمواً اقتصادياً بسبب ارتفاع اسعار النفط وتنامي صادراته النفطية ، وقد تمكن العراق من بناء منظومة من العلاقات الواسعة مع الحركات التحررية في القارة الأفريقية جعلت منه احد ابرز الدول الداعمة لبرامج التنمية فيها ، خصوصاً وان العراق خلال هذه الفترة كان عضواً في لجنة صياغة مشروع التحرير من الاستعمار والذي تبنته الامم المتحدة في قرارها المرقم (١٥١٤) عام ١٩٦٠م الذي نص على مبدأ حق تقرير المصير للبلدان والشعوب الخاضعة للاستعمار ، لم

يقتصر الدعم على المواقف السياسية ، بل شمل تقديم الدعم المادي لبعض حركات التحرر و المساعدات العسكرية وكان من بين التنظيمات الأفريقية المستفيدة جبهة التحرير الإريترية وفي المقابل كانت الدول الأفريقية داعمة للعرب في صراهم مع الكيان الصهيوني ، اذ تمكن العراق من استثمار كل هذه المعطيات خلال هذه الحقبة وافتتح في سبعينات القرن الماضي ١٣ بعثة دبلوماسية مقيمة في أفريقيا جنوب الصحراء مقابل ٢٣ بعثة دبلوماسية غير مقيمة .^{١٨} والجدير بالذكر ان السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا في تلك الفترة لم يقتصر اعتمادها على الأدوات السياسية فقط وانما استخدمت الأدوات الاقتصادية اذ قام العراق بانشاء الصندوق العراقي للتنمية الخارجية في عام ١٩٧٤ والذي كانت مهمته تقديم القروض والمنح للدول النامية ، وقد قدم العراق عن طريق هذا الصندوق مساعدات مالية بلغت اكثر من ٣ مليار دولار ذهبت اغلبها الى الدول الافريقية ، فضلاً عن القروض والتي بلغت في نهاية الثمانينات حوالي ١.٩ مليار دولار .^{١٩} وبحسب شبكة الاعلام العراقية فان هناك ديون افريقية لا تزال مستحقة للعراق ومنها قرضين مع تنزانيا في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ بلغت قيمتهما ١٨٧ مليون دولار ، وقرض لأوغندا يعود لعام ١٩٨١ يبلغ ١٥ مليون دولار ، وقرض لجمهورية افريقيا الوسطى يعود لعام ١٩٨٤ يبلغ ٧ مليون دولار .^{٢٠} ويمكن القول ان هذه القروض تثبت ان العراق سبق وان امتلك سياسة خارجية فعالة تجاه القارة الافريقية واستخدم فيها الأدوات السياسية والاقتصادية ولكن هذا لا يعني ان على العراق انتهاج السياسة نفسها فالظروف العراقية تغيرت فضلاً عن تغير طبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل ولكنه يساعد العراق على استعادة العلاقات مع الدول الافريقية وفتح مجالات جديدة للتعاون .

ب- سياسة النفط :-

يمثل النفط سلعة استراتيجية يمكن تحويلها من مجرد مصدر للدخل الى أداة للسياسة الخارجية يمكن توظيفها في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ، من خلال توظيف النفط في بناء العلاقات الاقتصادية وفتح قنوات جديدة مع الدول الافريقية لتعزيز العلاقات السياسية ، والجدير بالذكر ان افريقيا تمثل سوقاً مستهدفاً للنفط العراقي وان كان هذا السوق محدوداً فقد بلغت صادرات النفط العراقي الى افريقيا نحو ١١٨ برميل في عام ٢٠٢٣ بمقدار لا يتجاوز ٣.٤٢٪ من اجمالي الصادرات النفطية العراقية وهي نسبة صغيرة مقارنة بالسوق الاسيوي الذي بلغ ٧٢ ٪ ، ولكن مع هذا فالسوق الافريقية مهمة للعراق لان يوفر للعراق تنويع جغرافية صادراته وفرصة لتوظيف هذه الصادرات لتقوية العلاقات السياسية مع الدول الافريقية .^{٢١} كما وقع العراق عدة اتفاقيات مع الشركات الافريقية لتجهيزهم بالنفط وهم كالاتي :-^{٢٢}

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

- شركة صحارى للطاقة من ساحل العاج تم التعاقد معها في عام ٢٠١٩ لتجهيزها بكمية ٥.٥ الف برميل في اليوم من نفط خام البصرة الخفيف .

- شركة سونانغول الانغولية التي تم قبولها ضمن الشركات المؤهلة للمشاركة بالمنافسة على الشحنات التي تم عرضها من قبل شركة تسويق النفط للبيع وفق الية المزايمة العلنية كونها من الشركات المالكة للمصافي .

- الهيئة المصرية للبترول والتي تم التعاقد معها في عام ٢٠١٧ بموجب اتفاقية بين العراق ومصر ، لتجهيزها بكمية ٤ مليون برميل كل ربع سنوي من نفط خام البصرة الخفيف ، وقد تم تجديد التعاقد في عام ٢٠٢٣ .

ان إمكانية توسع النفط العراقي في الأسواق الافريقية لا يعني افتقار القارة للموارد النفطية فهذا مخالف لواقع الطاقة في قارة افريقيا ، اذ تضم الأخيرة دولاً منتجة ومصدرة للنفط ولكن في الوقت ذاته يمتلك العراق فرصة الدخول للسوق الافريقية وذلك بسبب طبيعة السوق النفطية وعدم وجود تنسيق وتكامل بين مراكز الإنتاج ومراكز التكرير والاستهلاك ، فعلى الرغم من وجود الاحتياجات والإنتاج النفطي داخل القارة الا ان هناك عدة دولة لا تستطيع تلبية احتياجاتها من داخل القارة وذلك بسبب وجود اختلال في قطاع التكرير ، اذ تتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط ان تحتاج افريقيا الى إضافة حوالي ٣.٢ مليون برميل يومياً من طاقة التقطير الى عام ٢٠٥٠ ، وان جزء كبير من طاقات التقطير هذه وبالأخص في شرق افريقيا تعتمد على الخام المستورد من الخارج ، وهذا يعني ان نمو قطاع التكرير قد يخلق طلباً على الخامات التي تتلائم مع احتياج المصافي الجديدة .^{٢٣} مما يخلق فرصة للعراق للدخول الى السوق الافريقية والتوسع فيها ، وقد اكد وزير الخارجية الحالي فؤاد حسين على هذا الاتجاه اذ صرح في عام ٢٠٢٤ بان العراق بدأ البحث عن أسواق جديدة وأشار صراحةً الى أوروبا وافريقيا واكد على ان وزارة الخارجية العراقية بدأت تسعى لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الافريقية لزيادة حصة العراق في أسواق الطاقة الافريقية ، ويمكن القول ان هذه الأداة من انسب الأدوات المتاحة للعراق لانه لا يمتلك إمكانية تكرار سياسة القروض والمساعدات ولا الدخول في منافسة القوى الدولية في الاستثمار داخل الدول الافريقية .

ج- وجود الاطار المؤسسي : يمكن القول ان وجود الجذور التاريخية للسياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا فضلاً عن الدبلوماسية النفطية لا يمكن ان تتحول الى سياسة خارجية ناجحة دون وجود مؤسسة قادرة على مساعدة صانع القرار في اتخاذ سياسة خارجية ناجحة ، وهنا تبرز أهمية وجود دائرة افريقيا في وزارة الخارجية العراقية والذي تمثل وحدة إدارية متخصصة داخل

المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية ، اذ يمكن استخدام هذه الدائرة لتطوير السياسة الخارجية العراقية .

مما سبق عرضه من المتغيرات الايجابية يمكن القول ان العراق يمتلك بعض المقومات الإيجابية والتي يمكن استثمارها لبناء حضور عراقي في قارة افريقيا باستخدام أدوات جديدة شريطة ان تتوفر الإرادة من قبل صانع القرار لتخطيط استراتيجية واضحة وشاملة تجاه قارة افريقيا التي بدأت أهميتها الاستراتيجية تجذب اهتمام القوى الدولية والإقليمية والذي سيتم تحليله في المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا .

الثاني :- المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

ان تحليل المتغيرات الخارجية مهمة لفهم اشكاليات السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا وذلك لان العراق يتحرك ضمن بيئة إقليمية ودولية تنافسية تتشابك فيها المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية وان العراق جزءاً من المناطق الحيوية المتنافس عليها ، ورغم ان هذا لا يلغي استقلال القرار الخارجي فيما يخص السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا لكنها في الوقت ذاته تؤثر بصورة غير مباشرة اذ تحدد حجم القرار وكلفته ، فضلاً عن ان العراق يرتبط بعدد من الأطراف الدولية المتنافسة في قارة افريقيا والتي تربطه معهم علاقات في مجالات شتى ولديهم عدد من الأدوات المؤثرة على العراق وعلى مخرجات سياسته الخارجية من جهة ومؤثرة على قدرة العراق للدخول للمجال الافريقي والتنافس معهم من جهة أخرى ، لذا سنحاول تحليل كلتا الحالتين كالآتي :-

١ - التأثير الدولي والإقليمي في صنع السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

ان التأثير الدولي والإقليمي في السياسة الخارجية العراقية بصورة عامة واتجاه افريقيا محور بحثنا بصورة خاصة لا ينبع من كون الأطراف الدولية والإقليمية تمتلك مصالح سياسية واقتصادية وامنية في العراق فهذا امر متعارف عليه في مجال العلاقات الدولية ولا يمس باستقلال القرار الخارجي وانما الإشكالية تكمن في ان هذه القوى تمتلك عدد من أدوات التأثير التي تخترق من خلالها المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ القرار بحيث أدى ذلك الى تداخل بين البيئة الخارجية والنظام السياسي في العراق ، فكما سبق وان ذكرنا ان العراق يعاني من تعدد القوى المسؤولة عن اتخاذ القرار وتعدد القوى السياسية التي تمتلك القوة والنفوذ ، ويمكن القول ان ارتباط هذه القوى بعلاقات خارجية غير رسمية مع القوى الإقليمية والدولية جعل المتغير الخارجي يخترق عملية صنع القرار .

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

ويمكن القول ان هناك نوعين من القوى المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ، النوع الأول : هم الدول ذات التأثير البنوي والذي يؤثر بشكل مباشر في القرار الخارجي العراقي لان يمتلك عدة أدوات سياسية واقتصادية واجتماعية واهم هذه القوى هي الولايات المتحدة الامريكية ويمكن القول ان هذا حدث بسبب طبيعة الدور الذي ادته في اسقاط النظام السابق عن طريق التدخل العسكري ومشاركتها في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة والنظام السياسي وحتى إعادة كتابة الدستور العراقي ، الامر الذي أعطاها مجالاً كبيراً للتأثير اذ لم تكن مجرد قوة دولية ترتبط بالعراق بعلاقات استراتيجية بل كانت شريكة في تشكيل النظام السياسي وان تغيرت بعد ذلك طبيعة هذه العلاقات الا انها استطاعت ان تمتلك عدد من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر من خلالها على القرار الخارجي للعراق فضلاً ارتباط التعاملات المالية وتدفق الدولار للعراق بالنظام المالي الأمريكي مما يسمح لها باستخدام الأداة المالية كقيد على خيارات صانع القرار العراقي ، الذي يضطر بدوره الى مراعاة المصالح الامريكية عند اتخاذ القرارات الخارجية .

ويمكن القول ان التأثير الخارجي على السياسة الخارجية العراقية لا يقتصر على الولايات المتحدة الامريكية بل ان حالة الضعف الذي عانى منها العراق وتفكك مؤسساته ثم الازمات الأمنية التي عانى منها ففتح المجال امام عدد من القوى الإقليمية لبناء نفوذ لها داخل العراق ومنها ايران والتي يتميز نفوذها بانه اكثر عميقاً ومقبولية لدى عدد من النخب السياسية وحتى الاواسط الاجتماعية بسبب القرب الجغرافي والترابط الديني فضلاً عن علاقاتها التاريخية مع عدد من الأحزاب والقوى السياسية العراقية وامتلاكها مجاميع مسلحة منتشرة داخل العراق مما منحها قنوات تأثير عديدة وشبكة متداخلة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين .^{٢٤}

وان محاولة العراق في موازنة علاقته بهذا النوع من الدول وضعته في موقف حرج وحساس بسبب تعارض المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية وايران اذ مثلت عملية الموازنة هذه احد اهم القيود غير المباشرة المقيدة لسياسة العراق الخارجية تجاه افريقيا وذلك لان صانع القرار العراقي مضطر للتحرك في ضمن بيئة لا تتعارض مع المصالح الامريكية والإيرانية والتي هي بالأساس قوى فاعلة في افريقيا ومن جهة أخرى فان إدارة التوازن بين مصالح هذه القوى تستهلك جهد وموارد العراق مما يؤدي الى تراجع قدرة العراق الى توجيه سياسته الى دوائر اكثر الحاحاً مثل قارة افريقيا ناهيك عن ان التحرك العراقي تجاه بعض الدول الافريقية قد تدخل في حسابات اعرق تتعلق بمراعاة مصالح القوى المؤثرة .

النوع الثاني من القوى المؤثرة هي القوى ذات التأثير القطاعي غير المباشر وهي قوى تمتلك أوراق ضغط قطاعية واهم هذه القوى وأكثرها تأثيراً هي تركيا والتي تمتلك عدد من أوراق التأثير مثل الامن بسبب وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والعمليات العسكرية التركية المنفردة والمشاركة فضلاً عن ملفات المياه والاقتصاد وخطوط نقل الطاقة وارتباط تركيا بعلاقات مع بعض القوى العراقية المختلفة وبالأخص الكردية مما جعلها تستطيع التأثير في السياسة الخارجية العراقية عن طريق الضغط على العراق بملفات عدة ، كما ان العراق يتعامل مع تركيا من خلال اتجاهين فمن جهة يتعامل معها كدولة مؤثرة في بيئته الإقليمية ومن جهة أخرى يتعامل معها كدولة ذات نفوذ متسارع في قارة افريقيا من الممكن ان تحد من قدرة العراق التنافسية في القارة .

ولا يقتصر هذا النوع على تركيا بل ان دول الجوار العربي واهمها دول الخليج كالسعودية وقطر وايران تمتلك ايضاً أدوات ضغط اقتصادية فقد وقع العراق مذكرة تفاهم مع ١٢ شركة سعودية للاستثمار داخل العراق والذي يفرض على العراق العمل على إدارة دقيقة لهذه العلاقة والموازنة بينها وبين العلاقات مع ايران .^{٢٥} ناهيك عن التأثير الذي تمارسه الصين وروسيا وان كان بدرجة اقل الا انه يدخل ضمن التنافس الدولي مع الولايات المتحدة الامريكية لذا لا يمكن تجاهله خصوصاً في القطاع الاقتصادي وتصدير النفط بالنسبة للصين واستيراد السلاح بالنسبة لروسيا مما يجعل هذا الدول مؤثرة وان كانت بشكل غير مباشر .

ومما سبق فان العراق لا يتحرك بصورة مستقلة تجاه قارة افريقيا عن طريق تقوية علاقاته الثنائية مع دول القارة لانه يضع في حساباته تصاعد تكلفة هذا التمدد لانه يستنفذ موارده في إدارة علاقاته مع القوى المؤثرة فيه فضلاً عن قيامه بمراعاة مصالح القوى المؤثرة في سياسته والتي سبقته في التغلغل في قارة افريقيا .

٢ - تأثير التنافس الدولي والإقليمي في قارة افريقيا في السياسة الخارجية العراقية

ان قارة افريقيا تعيش حالة من التنافس نفسها الذي يعيشها العراق وهذا يؤثر على قدرة العراق على اتخاذ او تطوير سياسته الخارجية تجاهها، ولا نقصد بذلك وجود قوة معينة تنافس العراق في افريقيا بصورة مباشرة وانما التزاحم الإقليمي والدولي في القارة أعاد تشكيل بيئتها السياسية والاقتصادية والأمنية مما أدى الى ارتفاع تكلفة دخول فاعل جديد للقارة ، وهذا يتطلب من العراق تخصيص موارد وبناء علاقات اكبر مما كان يتطلب منه في السابق قبل تصاعد التنافس .

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

واهم ملامح تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في افريقيا والتي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية في القارة تتمثل بالاتي :-

أ- كثافة الحضور الدبلوماسي :- ان اتساع الحضور الدبلوماسي للقوى الإقليمية والدولية في افريقيا يدل على تصاعد التنافس فيها مما يشكل عائقاً امام تطوير السياسة الخارجية العراقية لا سيما مع محدودية النشاط والتمثيل الدبلوماسي العراقي في افريقيا ، وتحل الصين المرتبة الأولى من ناحية التمثيل الدبلوماسي اذ تمتلك علاقات دبلوماسية مع ٥٣ دولة افريقية الى جانب منتدى التعاون الصيني الافريقي الذي انشأته الصين في عام ٢٠٠٠ ويعقد اجتماعات دورية كل ٣ سنوات مع دول القارة تليها الولايات المتحدة الامريكية والتي تمتلك علاقات دبلوماسية وبعثات في ٥٠ دولة افريقية ، ثم روسيا ٤٥ سفارة ، تليها تركيا ، ٤٤ سفارة ، ثم السعودية ٣١ بعثة مقيمة ، ثم الامارات ٢٤ بعثة دبلوماسية ، تليها ايران ٢٢ سفارة ، وان كثافة النشاط الدبلوماسي للقوى الدولية والإقليمية هذا يمثل عائقاً امام العراق ولا نقصد بذلك انه لا يسمح للعراق بفتح السفارات او إقامة العلاقات مع الدول الافريقية ، وانما سيواجه مشكلة عدم تكافؤ الحضور وفاعليته واستمراره فضلاً عن تراكم العلاقات التي بناها الدول المتنافسة مما يرفع تكلفة الحضور والزمن المطلوب لبناء نفوذ نشط ودائم ومستدام للعراق في القارة .^{٢٦}

ب-زيادة التنافس الاقتصادي :- يعد التنافس الاقتصادي احد ابرز مظاهر التنافس الدولي والإقليمي في قارة افريقيا ، فضلاً عن كونه اهم المتغيرات الخارجية المؤثرة في سياسة العراق تجاه القارة، ففي الوقت الذي يعاني فيه العراق من الاقتصاد الريعي ومحدودية الوسائل الاقتصادية الممكن توظيفها لخدمة السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة نجد ان القوى المتنافسة تستخدم أدوات اقتصادية عديدة وفعالة كالاستثمار والتجارة وتمويل البنى التحتية والقروض وغيرها ، وتأتي الصين في مقدمة الدول من حيث استخدام الأدوات الاقتصادية فقد بلغت التجارة الصينية - الافريقية ٣٤٨.٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ ، فضلاً عن انها تعهد بتقديم دعم مالي للقارة يبلغ ٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥-٢٠٢٧ في خطة منتدى التعاون الصيني - الافريقي .^{٢٧} فضلاً عن كثافة الاستثمارات الصينية في القارة والتي بلغت بحسب الاونكتاد ما يقارب ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ .^{٢٨}

تليها الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت تجارتها مع افريقيا ما يقارب ٨٣.٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ ، وقيمة الاستثمار المباشر ٣٠.٤ مليار دولار في العام نفسه ، فضلاً عن تقديم مساعدات إنمائية بقيمة ١٥.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ .^{٢٩}

وفي المرتبة الثالثة تأتي تركيا بحجم تجارة بلغ ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ واستثمارات تجاوزت ١٥ مليار دولار في العام نفسه ومساعدات بلغت ١٣٩.٦ مليار دولار .^{٣٠} اما دول الخليج العربي فقد أصبحت تستخدم الأدوات الاقتصادية بصورة كبيرة حتى أصبحت من اهم الشركاء الاقتصاديين لدول القارة ، فوفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فقد بلغت التجارة بين دول مجلس التعاون الخليج وافريقيا في عام ٢٠٢٥ حوالي ١٠٠ مليار دولار تمثل السعودية والامارات ٨٠ ٪ منها ، اما الاستثمارات فقد بلغت ايضاً ١٠٠ مليار دولار تستحوذ الامارات على ٥٠ ٪ منها .^{٣١}

ومما سبق يمكن القول ان العراق التنافس الاقتصادي يمثل اهم عقبة تجاه السياسة الخارجية العراقية في قارة افريقيا وذلك لان افريقيا تمثل بيئة غنية بالشركاء الاقتصاديين وهذا ما يوفر لها فرص المفاصلة بين الشركاء مما يقلل من فرص الدول ذات الأدوات الاقتصادية المحدودة كالعراق على التعاون الاقتصادي او الحصول على النفوذ فيها ، فالعراق رغم موارده النفطية الكبيرة والتي يمكن ان يستفاد منها في انتهاج دبلوماسية نفطية كما سبق واشرنا سابقاً الا انه في الوقت ذاته لا يمتلك منظومة اقتصادية متكاملة تتيح له استخدام أدوات اقتصادية فعالة لبناء نفوذ دائم في القارة الافريقية ، فهو لا يمتلك وكالات تستطيع تقديم مساعدات تنمية كالصين والولايات المتحدة الامريكية ولا شركات كبرى تستطيع الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والطاقة مثل تركيا ولا صناديق استثمارية كبيرة مثل دول الخليج وبالتالي فالفارق بين العراق وبين الدول المتنافسة كبير جداً مما يمثل عقبة امام السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

ج- تأثير التنافس الأمني والعسكري على السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا:- يعد المجال الأمني والعسكري من اكثر مجالات التنافس الدولي والإقليمي في قارة افريقيا اذ تستخدم الدول المتنافسة عدد كبير من الأدوات لغرض تعزيز نفوذها العسكري والأمني في القارة منها :-

انشاء القواعد العسكرية مثل القيادة العسكرية الامريكية افريكوم والتي تشمل مسؤوليتها ٥٣ دولة افريقية ، والقاعدة الصينية في جيبوتي ، والقاعدة العسكرية التركية في الصومال ، فضلاً عن التدريب العسكري اذ تستخدم الولايات المتحدة الامريكية التدريبات العسكرية المشتركة كأداة للنفوذ ومنها تدريبات الأسد الافريقي السنوية والتي تشارك فيها اكثر من ١٠ عسكري من العديد من الدول الافريقية ، وبرعت الصين في استخدام هذه الأداة ايضاً اذ تنص خطة عمل منتدى التعاون الصيني الافريقي للعام ٢٠٢٥-٢٠٢٧ على تدريب ٦ الاف عسكري سنوياً و ١٠٠٠ عنصر من عناصر الشرطة ودعوة ٥٠٠ ضابط افريقي للتدريب في الصين ، اما تركيا فتمتلك اكبر منشأة تدريب تركية خارج حدودها في الصومال وتقوم بتدريب الجيش الصومالي وتعزز

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

قدراته لحماية الامن البحري في مياهه الإقليمية ، واعتمدت دول الخليج كالامارات والسعودية على المشاركة في اليات التدريب المتعددة مع الولايات المتحدة الامريكية وتركيا والاتحاد الأوروبي لتدريب القوات الافريقية وبناء المؤسسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب. ^{٣٢} اما روسيا فقد اعتمدت نموذج متميز يعوض انخفاض نشاطها الاقتصادي في القارة و يقوم على توقيع اتفاقيات التعاون العسكري ، أعلنت روسيا بعد القمة الروسية – الافريقية المنعقدة عام ٢٠٢٣ عن توقيع العديد من الاتفاقيات للتعاون العسكري مع اكثر من ٤٠ دولة افريقية ، وهو توسع كبير في العلاقات الأمنية المحدودة التي حافظت عليها في القارة على مدى العقدين الماضيين. كان أحد الجوانب الملموسة لهذه الاتفاقيات هو محاولة روسيا لتأمين الوصول إلى الموانئ والقواعد لدعم العمليات البحرية في البحر الأحمر والبحر المتوسط ، تم إيلاء اهتمام خاص لموانئ بربرة (أرض الصومال) ومسوة وعصب (إريتريا) وبورتسودان (السودان) ومختلف المرافق في ليبيا، يشير هذا إلى الاهتمام بإسقاط القوة على طول الاختناقات البحرية الاستراتيجية لمضيق باب المندب (جيبوتي واليمن) وقناة السويس وشرق البحر المتوسط وعملت روسيا أيضا على الوصول إلى الموانئ في جنوب أفريقيا و موزمبيق وأجرت تدريبات بحرية مشتركة معهما . ^{٣٣}

وقد وسعت روسيا من تعاونها مع السودان في عام ٢٠١٩ وشمل الكثير من الجوانب العسكرية منها السماح للسفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية بالدخول الى الأراضي السودانية ، و وقعت روسيا اتفاقاً عسكرياً مع نيجيريا في أواخر عام ٢٠٢٢ لتزويد القوات النيجرية بالمعدات العسكرية والتدريب والتكنولوجيا ، وفي العام نفسه وقعت روسيا اتفاقاً مع اثيوبيا لتحديث قدرة الجيش الاثيوبي وتفعيل التعاون العسكري بينهما في التكنولوجيا وتبادل الخبرات في مجال العلوم العسكرية والتقنية . ^{٣٤}

و تعاونت روسيا مع ارتيريا ففي عام ٢٠٢٣ وقعت مذكرة تفاهم بين الطرفين تنص على ربط مدينة مصوع الارتيرية الساحلية مع قاعدة البحر الأسود البحرية سيفاستوبول و يتيح الاتفاق لروسيا استغلال ميناء مصوع الارتيري تمهيداً لإنشاء قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب ، وقد قامت روسيا بمناورات بحرية عسكرية مشتركة مع البحرية الارتيرية في عام ٢٠٢٤ وجسدت هذه المناورات التعاون العسكري بين البلدين . ^{٣٥}

ويمكن القول ان هذا التزاحم العسكري الذي تشهده القارة يمثل تحدياً امام العراق لبناء نفوذ امني فهو لا يمتلك أدوات اقتصادية مشابهة يستطيع التغلغل من خلالها داخل القارة ولكنه في الوقت ذاته يمتلك خبرات لا يستهان بها في مجال مكافحة الإرهاب بسبب الخبرة التي اكتسبها من محاربة تنظيم داعش الإرهابي وهذا ما يمكن توظيفه في السياسة الخارجية العراقية بسبب ما

يمثله هذا الجانب من أهمية كبيرة لعدد من الدول الافريقية التي تعاني من انتشار الجماعات الإرهابية وبذلك فان التنافس الأمني في قارة افريقيا يفرض عليه اتباع نموذج قطاعي تخصصي يستغل فيها ما لديه من خبرات لا الدخول في تنافس لا يملك الموارد اللازمة للنجاح فيه . يتضح مما سبق ان السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا تعمل بوصفها محصلة تتفاعل فيها المتغيرات الداخلية بما تشمله من متغيرات سلبية وإيجابية مع المتغيرات الخارجية والتي تتمثل بالتقييد التي تواجهه السياسية الخارجية نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية في قراره الخارجي واتساع التنافس الدولي على القارة وهذا ما يضع السياسة الخارجية العراقية بين نقيضين الممكن والقييد ، اذ ان المحصلة النهائية لهذه المتغيرات لا تقود بالضرورة الى استحالة بناء سياسة خارجية فعالة تجاه قارة افريقيا بسبب ما يمتلكه من مقومات تساعد على بناء سياسة خارجية فعالة كما انه في الوقت ذاته لا تفرض سهولة حدوث ذلك بسبب القيود الذي تفرضه عليه المتغيرات الداخلية والخارجية ، لهذا فان مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه قارة افريقيا تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة صانع القرار العراقي في استغلال المقومات لبناء سياسة خارجية ناجحة واختيار بدائل تحقق اهداف العراق وفي الوقت ذاته تجنبه الدخول في منافسة لا يقوى عليها ، لذا فان دراسة المتغيرات تقودنا لتساؤل حول الاتجاه المستقبلي الذي ستسلكه السياسة الخارجية العراقية وهذا ما سنوضحه في المحور القادم .

المحور الثالث

مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

ان الدراسات المستقبلية هي من الدراسات المهمة في حقل العلوم السياسية وذلك لكونها تبين لنا مستقبل الظاهرة السياسية ولكن في الوقت ذاته لا يمكن النظر الى هذه الدراسات بوصفها مساراً خطياً او كنتيجة محسومة ، وبالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا فانه يتوقف على إرادة صانع القرار اولاً وعلى طبيعة التفاعل بين المتغيرات الخارجية والداخلية والتي تحدد طبيعة الفاعلية للسياسة الخارجية العراقية ، لذا فان التنبؤ بمستقبل هذه السياسية يستند الى تحديد احد السيناريوهات التالية والتي ننتهي بترشيح السيناريو الأكثر احتمالاً .

اولاً : سيناريو تصاعد السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

يقوم هذا السيناريو على افتراض مفاده ان قارة افريقيا ستحتل بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية العراقية وتتحول من دائرة ثانوية في ادراك صانع القرار العراقي الى واحدة من الدوائر الاساسية وذلك بناءً على عدة مؤشرات منها :-

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

١- تنامي الادراك العراقي لأهمية توسيع حضوره في قارة افريقيا ويتمثل ذلك في تصريح وزير الخارجية فؤاد حسين عند زيارته للمغرب في ٥/ شباط / ٢٠٢٥ والذي اكد فيه عن رغبة العراق في الإفادة من العلاقات العراقية - المغربية لتطوير علاقاته مع الدول الافريقية ، فضلاً عن قيام وزارة الخارجية بقيام ندوة حوارية لبحث مستقبل العلاقات العراقية الافريقية ودعوة كبار المسؤولين العراقيين لتقديم المقترحات حول سبل تطوير السياسة الخارجية العراقية .^{٣٦}

٢- حاجة العراق لتطوير سياسته الخارجية تجاه افريقيا ، ان أي سياسة خارجية تتبع اساساً من الحاجة ثم تترجم هذه الحاجات الى اهداف ثم يتم وضع الوسائل لتنفيذ هذه الأهداف الى ان تكتمل العملية بصياغة السياسة الخارجية ، والحقيقة ان العراق محتاج للاستفادة من افريقيا في عدة ملفات منها الاستفادة من الكتلة التصويتية الكبيرة في المحافل الدولية للتصويت لصالح الترشيحات العراقية للمنظمات الدولية او للقضايا العراقية ، فضلاً عن حاجته لبناء سمعة دولية ، فالسمعة الدولية تأتي من اتباع الدول سياسة خارجية متعددة ومتفاعلة وهذا ما يوفره الانفتاح على قارة افريقيا بعدها مجالاً للنفوذ السياسي والاقتصادي على المدى البعيد ، فضلاً عن حاجة العراق للاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في الخروج من الصراعات وبناء السلم المجتمعي مثل جنوب افريقيا وراوندا ، حاجة العراق لنشر ثقافته وقيمته الحضارية في الأماكن الجغرافية البعيدة نسبياً كأفريقيا لان ذلك يعزز من مكانة العراق .

٣- لدى العراق البنية المؤسسية والتي تتمثل بعدد من اللجان المشتركة مع عدد من الدول الافريقية منها :-^{٣٧}

- الاتفاقية التجارية بين العراق والكاميرون في عام ١٩٦٢ .
 - اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني بين العراق وبرازيل في عام ١٩٧٤ .
 - الاتفاقية التجارية بين العراق واوغندا في عام ١٩٧٥ .
 - الاتفاقية التجارية بين العراق ونيجيريا عام ١٩٧٧ .
 - اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين العراق ومدغشقر في عام ١٩٧٩ .
 - اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين العراق وزامبيا في عام ١٩٧٩ .
 - اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين العراق وغينيا والسنغال وكينيا في عام ١٩٨٠ .
 - اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وجنوب افريقيا في عام ٢٠١٢ .
- ومن الممكن ان يعيد العراق تفعيل هذه اللجان والاستفادة منها في تقوية العلاقات العراقية - الافريقية مما يصب في مصلحة السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا .

٤ - على مستوى النظام الدولي يمثل العراق وغالبية الدول الافريقية مثالا عن دول العالم الثالث والتي تعاني من عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وبفارق نسبي وان هذه المشتركات يمكن ان تشكل اطاراً للتعاون بينهم .

ان جميع المؤشرات السابقة الذكر تصب لصالح فرضية تصاعد أهمية القارة الافريقية في السياسة الخارجية العراقية الا انه في الوقت ذاته يواجه تحقيقه كوابح عدة تتمثل أهمها في ان انتاج سياسة خارجية فعالة لا يتوقف على مجرد الرغبة في ذلك بل يجب ان توفر لها الأدوات اللازمة لتحقيقها وان اهم ما يعيق السياسة الخارجية العراقية هي المنافسة الدولية في قارة افريقيا بين القوى الاستعمارية التقليدية والقوى التعديلية وكثرة وتعدد الأدوات المستخدمة من قبل هذه الأطراف مقابل محدودية وتواضع الأدوات العراقية مما قد يكبح سيناريو التصاعد .

ثانيا : سيناريو تراجع السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا

يفترض هذا السيناريو ان السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية ستشهد تراجع في مستوى الاهتمام والحضور والفاعلية نتيجة الانخفاض النسبي لأهمية القارة في أولويات السياسة الخارجية العراقية ، وان هذا التراجع لا يعني قطع العلاقات وانما انخفاض قدرة العراق على التحرك وتطوير حضوره بما يعزز من نفوذه في قارة ، وهناك عدد من المؤشرات التي تثبت صحة هذه الفرضية وهي كالآتي :-

١ - استمرار الحرب الإقليمية بين ايران - إسرائيل - الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تفرض على العراق إعادة ترتيب الأولويات لصالح البيئة الإقليمية على حساب القارة الافريقية ، اذ ان استمرار هذا الصراع يفرض على السياسة الخارجية العراقية حماية امن العراق ومنع انتقال الصراع الى داخل الأراضي العراقية وإدارة العلاقات مع جميع اطراف الصراع ، فضلاً عما سببته هذه الحرب من اضرار لصادرات النفط العراقي والتي تعتبر المصدر الوحيد للدخل القومي اذ انخفضت صادرات العراق في أيلول / ٢٠٢٦ الى ١.٣٥ مليون برميل وذلك بسبب اغلاق مضيق هرمز والذي كان معبراً لحوالي ١٢٥ سفينة يومياً وعلى الرغم من تحسن صادرات العراق في آب / ٢٠٢٦ والتي بلغت ٢.٣٤ مليون برميل الا انها لم ترجع الى مستوياتها قبل الحرب والتي كانت تتجاوز ٣.٣ مليون برميل يومياً ، وهذا ما أدى الى انكماش الناتج النفطي العراقي بنسبة ١٤.٦ ٪ ^{٣٨} ومع هذه الازمة المالية والانفاق الداخلي الكبير فان العراق لن يتحمل أعباء إضافية تتمثل بتمويل السياسة الخارجية تجاه افريقيا لا سيما ان مصالح العراق في افريقيا لا يعتبرها العراق من المصالح الحيوية والمحصنة من تخفيض الانفاق عليها.

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

٢- أولوية التنمية الداخلية : يعاني العراق من فجوة تنموية داخلية كبيرة ويتضح ذلك من حجم استثمارات البنك الدولي داخل العراق والتي تقدر بحوالي ٧.٥٤ مليار دولار موزعة على مشاريع في مختلف القطاعات .^{٣٩} ومع حاجة العراق لتطوير البنى التحتية وما يرافق ذلك من تكلفة مالية كبيرة والازمة المالية التي يعاني منها فيصبح من الصعب تخصيص الموارد المالية للسياسة الخارجية تجاه المناطق البعيدة كأفريقيا .

٣- عدم وجود استراتيجية شاملة وواضحة تجاه افريقيا ، فعلى الرغم من وجود البنية المؤسسية والمتمثلة بدائرة افريقيا في وزارة الخارجية الا انها لا تشرف على جميع دول القارة فهي تشمل فقط دول وسط وجنوب افريقيا فضلاً عن كونها لم تنجح في صياغة استراتيجية شاملة وواضحة وهذا ما يفسر عدم قيام اللجان بين العراق والدول الافريقية بعقد أي اجتماع منذ عقدها .

٤- ضعف الاهتمام بالدراسات الافريقية على مستوى التعليم العالي اذ لا نجد حالياً أي تخصص لهذه الدراسات في المراكز البحثية لتقديم الاستشارات لصانع القرار بأهمية مستقبل قارة افريقيا في العلاقات الدولية .^{٤٠}

٥- رغم وجود علاقات بين العراق و عدد محدود من الدول الافريقية الا انه يجب التمييز بين وجود هذه العلاقات وتوظيفها لتحقيق اهداف محددة اذ لا يقاس الحضور بوجود العلاقات وانما بوضوح الأهداف وكفاءة الأدوات والقدرة على تحويل الإمكانيات الى نفوذ فعال ومستدام وهذا ما يفتقر اليه العراق .

ثالثاً : سيناريو استمرار السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا عند مستوياتها الحالية
يفترض هذا السيناريو استمرار السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا ضمن حدود اتجاهاتها الحالية دون تصاعد ملحوظ يؤدي الى توسع التحرك العراقي فيها او تراجع يؤدي الى الانسحاب الكامل ، وهذا يعني ان السياسة الخارجية العراقية ستبقى في حدود الاهتمام المتزايد في الخطاب السياسي والدبلوماسي وبعض المبادرات القائمة حالياً ولكن دون اي تحول نوعي في السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة يؤدي الى وضع استراتيجية أفريقية واسعة ومتكاملة ، وهذا السيناريو يعني استمرار عمل السفارات الموجودة حالياً دون زيادة عددها واستمرار اللقاءات واللجان المشتركة دون إعادة تفعيل دورها ، وربما تحقيق زيادات جزئية في التجارة والتعاون، مع بقاء أفريقيا مرتبة أدنى من الدوائر العربية والإقليمية والدولية الأكثر تأثيراً في الأمن القومي للعراق ، ومن أهم المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو هو وجود تناقض واضح بين الإدراك المتزايد لأهمية أفريقيا وبين محدودية الأدوات المخصصة لها ، فمن جهة ، تتحدث الخارجية العراقية رسمياً عن توسيع الوجود العراقي في القارة، ومن جهة ثانية لا تزال البنية السياسية والاقتصادية العراقية

المخصصة للقارة محدودة جداً مقارنة بالدائرة الإقليمية والدولية مما يعيق قدرة العراق خلال المدى المنظور إلى انتهاج مستوى من السياسة الأفريقية الواسعة التي تتطلب شبكة تمثيل دبلوماسي كبيرة، وتمويلاً للتنمية، واستثمارات مباشرة، وخطوط نقل واتفاقيات تجارية واسعة . ويمكن القول ان السيناريو المرشح للحدوث في الزمن القريب والمتوسط يدمج بين مشهد الاستمرارية والتراجع الانتقائي وذلك لان القيود المفروضة على السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا اكثر تأثيراً من محفزات التصاعد ، وهذا يعني ان العراق سيحافظ على المستوى الحالي من سياسته الخارجية تجاه افريقيا الا ان الضغوطات الداخلية والخارجية والوضع الإقليمي المضطرب سيفرض عليه ترتيب علاقاته الافريقية بحسب الأولوية مما يؤدي الى استمرار مستوى سياساته بالدول الافريقية المهمة بالنسبة للعراق وتراجع فاعلية سياسته تجاه الدول الأقل أهمية وهذا يعني ان الاستمرارية ستكون في سياسات العراق العامة تجاه افريقيا اما التراجع الانتقائي فسيكون في النطاق الجغرافي لهذه السياسة ودرجة كثافتها .

الخاتمة :-

مما سبق عرضه يتوصل البحث الى ان السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا تكشف عن حالة من عدم التناسب بين الأهمية المتزايدة التي تتمتع بها القارة في السياسة الدولية وبين مستوى التغلغل العراقي فيها ففي الوقت الذي تحولت أفريقيا إلى ساحة للتنافس الدولي لم تواكب السياسة الخارجية العراقية هذا التوجه بنفس المستوى ، اذ ظلت القارة في مرتبة متأخرة نسبياً ضمن أولويات السياسة الخارجية العراقية ، وعلى الرغم من كون محدودية الحضور العراقي لا تعني غياب مقومات بناء سياسة عراقية أكثر فاعلية تجاه القارة إذ يمتلك العراق رصيداً تاريخياً في علاقاته الأفريقية، ومكانة سياسية واقتصادية يمكن توظيفها، وأدوات في مجالات الطاقة والدبلوماسية والتعاون الأمني، فضلاً عن أطر مؤسسية سابقة، ومنها اللجان المشتركة القابلة لإعادة التفعيل ، كما أن تنامي إدراك أهمية القارة في الخطاب والتحركات الدبلوماسية العراقية يوفر أساساً يمكن البناء عليه مستقبلاً ، إلا أن تحويل هذه الإمكانيات إلى حضور مؤثر يواجه العديد من القيود الداخلية، وفي مقدمتها محدودية الموارد والأدوات المخصصة لأفريقيا، والاقتصاد الريعي ، وضعف الترابط الأدوات الاقتصادية الموجه للخارج واستمرار انخفاض أفريقيا في سلم الأولويات مقارنة بالدوائر الأكثر اتصالاً بالأمن العراقي ، وتفاعل هذه القيود مع بيئة خارجية أكثر ضغطاً، تتصل بموقع العراق في منطقة شديدة الاضطراب، وتداخيات الصراعات الإقليمية والحرب بين الولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن وجود قوى دولية وإقليمية سبقت العراق إلى أفريقيا وتغلغلت فيها عن طريق استخدام أدوات

السياسة الخارجية العراقية تجاه القارة الافريقية

سياسية واقتصادية وأمنية يصعب على العراق منافستها بالمستوى نفسه ، وبناءً على تفاعل هذه المتغيرات، توصلت الدراسة إلى أن مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا لن يتجه، على الأرجح، نحو تصاعد شامل، كما لا تتوافر مؤشرات كافية لافتراض تراجع شامل عنها ، وإنما يُرجح سيناريو الاستمرارية مع التراجع الانتقائي، بحيث يحافظ العراق على الإطار العام لعلاقاته الأفريقية، مع تركيز موارده واهتمامه على الدول الأكثر ارتباطاً بمصالحه السياسية والاقتصادية والأمنية، مقابل انخفاض مستوى الاهتمام بالدول ذات التأثير المحدود .

الاستنتاجات :-

- ١- ان افريقيا تمثل دائر ثانوية بالنسبة للعراق مقابل الدائرة العربية والإقليمية والدولية .
- ٢- هناك فجوة بين إمكانيات العراق وبين قدرته في توظيف امكانياته لتكوين سياسة خارجية فعالة تجاه افريقيا
- ٣- ان ضعف الحضور العراقي في افريقيا لا يعود الى متغير واحد وانما الى تفاعل جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية .
- ٤- ان الحرب الإقليمية الدائرة بين ايران وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية زادت من هامشية افريقيا في السياسة الخارجية العراقية بسبب زيادة تعزيز أولوية المحيط الإقليمي .
- ٥- ان التوجه المستقبلي للسياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا قد يتجه نحو الانتقاء الاستراتيجي وذلك من خلال توجيه الموارد المحدودة على الدول الافريقية المحورية .

التوصيات :-

- ١- ضرورة تفعيل الدراسات الافريقية في الجامعات والمراكز البحثية لرفد صانع القرار العراقي بالاستشارات المتعلقة بأهمية القارة وكيفية التحرك تجاهها .
- ٢- صياغة استراتيجية شاملة تجاه القارة الافريقية تحدد الأهداف والمصالح وتضع الأدوات المناسبة بدلاً من تشتيت السياسة الخارجية في مجالات لا تخدم تعزيز النفوذ العراقي في افريقيا
- ٣- ضرورة العمل على إعادة تفعيل اللجان العراقية - الافريقية ووضع برنامج زمني لاجتماعاتها ووضع الية لتنفيذ قراراتها .
- ٤- ضرورة العمل على وضع تصنيف يصنف الدول العراقية حسب أهميتها بالنسبة للعراق ، وانشاء قاعدة بيانات رقمية تحدد الاتفاقيات اللجان حجم التجارة وغيرها من الأمور التي تساعد صانع القرار في وضع اهداف السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها .
- ٥- عدم التخوف من التنافس الدولي في افريقيا والعمل على تحديد الفجوات والقطاعات التي لم تحتكرها الدول المنافسة وبناء الحضور العراقي فيها

- ¹ آمال الحواسني ، الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ، ط ١ ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٤) ص ١٣ .
- ^٢ زهير بو عمامة ، امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، ط ١ ، (الجزائر : دار الوسام العربي ، ٢٠١٠) ص ٢٩ .
- ^٣ غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، ط ١ ، (بيروت : مطبعة كركي ، ٢٠١٣) ، ص ٢٠ .
- ^٤ حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، ط ١ (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٧٧٣) ص ١٠١ .
- ⁵ Christopher hill , foreign policy in the twenty first century , (London : palgrave macmillan , 2016) p15 .
- ^٦ سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط ١ (الأردن : دار وائل للنشر ، ٢٠٠٠) ص ١٥ .
- ^٧ عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، ط ١ (تونس : دار اقواس للنشر ، ١٩٩٤) ص ١٢٣ .
- ^٨ آمال الحواسني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
- ^٩ غانم علوان الجميلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .
- ^{١٠} المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- ^{١١} محمد كريم جبار ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ ، ط ١ ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٤) ، ص ٣٥ .
- ¹² Hans J .Morgenthau , politics among nations the struggle for power and peace , new York , p 4-8 .
- ¹³ Holsti K.J. , international politics a framework for analysis , 7th , 1995 , 84-90 .
- ^{١٤} صفاء الكناني ، العراق والجوار الصعب ، ط ١ (بغداد : مؤسسة انكي للدراسات والبحوث ، ٢٠٢٤) ص ٦٨ . وايضاً : حسنين احمد نافع ، محددات واهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٧ ، ٢٠٢٥ ، ص ٨٦٥ .
- ^{١٥} صفاء الكناني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .
- ^{١٦} الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية ، على الموقع الالكتروني : <https://mofa.gov.iq>
- ^{١٧} Iraq: 2025 Article IV Consultation–Press Release; Staff Report; and Informational Annex , on the sit : <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/183/article-A001-en.xml> and بيان رسمي حول الديون الداخلية والخارجية ، الموقع الرسمي للبنك المركزي على الموقع الالكتروني : <https://cbi.iq/news/view/3019>
- ^{١٨} مثنى فائق مرعي ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا : متطلبات المصالح واختلاف الأهداف ، ط ١ (بغداد : المركز العراقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١) ص ٣٢٦ . وايضاً : Military ties prior to the Iran – Iraq War , Library of congress , U. S. , on the sit : https://countrystudies.us/iraq/96.htm?utm_source=chatgpt.com

The Composition and Distribution of Financial Assistance From Arab Countries¹⁹ and Arab Regional Institutions , International Monetary fund , on the sit :

<https://www.elibrary.imf.org/>

شبكة الاعلام العراقي ، على الموقع الالكتروني : <https://news.imn.iq/36565> -الإعمار والتنمية-

يوضح بشأن منح-السوداني قروضاً-لدول-إفريقية-غير-صحيحة.html

عمار عبدال العنكي ، السوق الافريقية للنفوط الخام العراقية ، الندوة الحوارية لوزارة الخارجية حول مستقبل العلاقات العراقية الافريقية ، ٢٠٢٣ ص ١٠ .

المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

هبة مصطفى ، معاناة قطاع التكرير في افريقيا ، تقارير وحدة أبحاث الطاقة ، على الموقع الالكتروني :

<https://attaqa.net> ، وايضاً : داليا الهاشمي ، رابطة المصافي : امن الطاقة في افريقيا يواجه تحديات

ضعف قدرات التكرير ، وحدة أبحاث الطاقة ، على الموقع الالكتروني :

<https://attaqa.net/2026/05/17>

إسحاق يعقوب محمد ، العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٥ ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٧٥ ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

مذكرات التفاهم بين العراق والسعودية ، وزارة التخطيط العراقية ، على الموقع الالكتروني :

<https://mop.gov.iq/archives/21696>

رسل احسان خليل ، التنافس الدولي في قارة افريقيا منذ عام ٢٠١١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٥ ، ص ١١٢ - ١٩٧ .

²⁷ Chinese Ambassador to Kenya Guo Haiyan: Zero-Tariff Policy Opens New Chapter of China-Africa Cooperation , on the sit : <https://www.mfa.gov>.

²⁸ Africa: Foreign investment hit record high in 2024, on the sit : <https://unctad.org/news/africa-foreign-investment-hit-record-high-2024>

²⁹ Trade in Goods with Africa , on the sit : https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c0013.html%232012?utm_source=chatgpt.com

And : China-Sub-Saharan Africa Ties and U.S. Policy , on the sit : https://www.everycrsreport.com/reports/R49080.html?utm_source=chatgpt.com

And : Development Co-operation Profiles: United States , on the sit : https://www.oecd.org/en/publications/development-co-operation-profiles_04b376d7-en/united-states_884f742e-en.html

³⁰ Ticaret Bakanı Bolat, Türkiye-Afrika İş ve Ekonomi Forumu'nda Konuştu , on the sit : <https://ticaret.gov>. and : Development Co-operation Profiles: Türkiye , on the sit: <https://www.oecd.org/>



³¹ Gulf Cooperation Council (GCC)— Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries , <https://www.elibrary.imf.org>

³² Krolina gasinska and other , foreign military bases and installations in Africa , on the sit : <https://www.foi.se/en/foi/reports/report-summary.html>

³³ Chapter 10: Russia and Africa: Expanding Influence and Instability, [Joseph Siegle](https://www.marshallcenter.org), 2024, on the site: <https://www.marshallcenter.org>

³⁴ جهاد نصر ، مخاطر الجيوبوليتيك ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر ، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤ ، ص ١٤ .

³⁵ المصدر السابق ، ص ١١ .

³⁶ وزارة الخارجية العراقية ، على الموقع الالكتروني : <https://mofa.gov.iq/rabat/archives/4838>

³⁷ رياض فاخر الهاشمي ، العلاقات العراقية - الافريقية : رؤية في الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ، الندوة الحوارية لوزارة الخارجية : مستقبل العلاقات العراقية الافريقية ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٠-٥٢ .

³⁸ Siyi Liu , Iraq boosts oil exports in August as low prices draw buyers , on the sit :

<https://www.reuters.com/business/energy/iraq-boosts-oil-exports-august-low-prices-draw-buyers-2026-09-02/>

³⁹ Financed One , on the sit : <https://financesone.worldbank.org/countries>

⁴⁰ مثني فائق مرعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٥ .

المصادر والمراجع :-

مصادر باللغة العربية

اولاً : الكتب

• آمال الحواسني ، الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ، ط١ ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٤)

• حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، ط١ (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٧٧٣)

• زهير بو عمارة ، امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، ط١ ، (الجزائر : دار الوسام العربي ، ٢٠١٠)

• سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط١ (الأردن : دار وائل للنشر ، ٢٠٠٠)

• صفاء الكناني ، العراق والجوار الصعب ، ط١ (بغداد : مؤسسة انكي للدراسات والبحوث ، ٢٠٢٤)

• عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، ط١ (تونس : دار اقواس للنشر ، ١٩٩٤)

• غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، ط١ ، (بيروت : مطبعة كركي ، ٢٠١٣)

• مثني فائق مرعي ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا : متطلبات المصالح واختلاف الأهداف ، ط١ (بغداد : المركز العراقي - الافريقي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١)

• محمد كريم جبار ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ ، ط ١ ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٤)

ثانياً :- الرسائل والاطاريح

• رسل احسان خليل ، التنافس الدولي في قارة افريقيا منذ عام ٢٠١١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٥

ثالثاً : البحوث

• إسحاق يعقوب محمد ، العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٥ ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٧٥ ، ٢٠٢٤

• جهاد نصر ، مخاطر الجيوبوليتيك ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر ، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤

• حسنين احمد نافع ، محددات واهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٧ ، ٢٠٢٥

• رياض فاخر الهاشمي ، العلاقات العراقية - الافريقية : رؤية في الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ، الندوة الحوارية لوزارة الخارجية : مستقبل العلاقات العراقية الافريقية ، ٢٠٢٣

• عمار عبدالعنكي ، السوق الافريقية للنفط الخام العراقية ، الندوة الحوارية لوزارة الخارجية حول مستقبل العلاقات العراقية الافريقية ، ٢٠٢٣

رابعاً : مصادر الانترنت

• بيان رسمي حول الديون الداخلية والخارجية ، الموقع الرسمي للبنك المركزي على الموقع الالكتروني :

<https://cbi.iq/news/view/3019>

• شبكة الاعلام العراقي ، على الموقع الالكتروني : <https://news.imn.iq/36565> -الإعمار والتنمية-

<http://www.sudan.gov.sd/html> -موضح بشأن منح السودان قروضاً لدول إفريقية- غير صحيحة.

• هبة مصطفى ، معاناة قطاع التكرير في افريقيا ، تقارير وحدة أبحاث الطاقة ، على الموقع الالكتروني :

<https://attaqa.net>

• داليا الهمشري ، رابطة المصافي : امن الطاقة في افريقيا يواجه تحديات ضعف قدرات التكرير ، وحدة أبحاث

الطاقة ، على الموقع الالكتروني : <https://attaqa.net/2026/05/17>

• مذكرات التفاهم بين العراق والسعودية ، وزارة التخطيط العراقية ، على الموقع الالكتروني :

<https://mop.gov.iq/archives/21696>

• وزارة الخارجية العراقية ، على الموقع الالكتروني :

<https://mofa.gov.iq/rabat/archives/4838>

المصادر باللغة الإنكليزية

First : Books



- Christopher hill , foreign policy in the twenty first century , (London : palgrave macmillan , 2016)
- Hans J .Morgenthau , politics among nations the struggle for power and peace , new York
- Holsti K.J. , international politics a framework for analysis , 7th , 1995
- Internet Sources
- : Development Co- operation Profiles: Türkiye , on the sit: <https://www.oecd.org/>
- Africa: Foreign investment hit record high in 2024, on the sit : <https://unctad.org/news/africa-foreign-investment-hit-record-high-2024>
- China-Sub-Saharan Africa Ties and U.S. Policy , on the sit : https://www.everycrsreport.com/reports/R49080.html?utm_source=chatgpt.com
- Chinese Ambassador to Kenya Guo Haiyan: Zero-Tariff Policy Opens New Chapter of China-Africa Cooperation , on the sit : <https://www.mfa.gov>
- Development Co- operation Profiles: United States , on the sit : https://www.oecd.org/en/publications/development-co-operation-profiles_04b376d7-en/united-states_884f742e-en.html
- Financed One , on the sit : <https://financesone.worldbank.org/countries>
- Gulf Cooperation Council (GCC)— Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries , <https://www.elibrary.imf.org>
- Iraq: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Informational Annex , on the sit : <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/183/article-A001-en.xml>
- Krolina gasinska and other , foreign military bases and installations in Africa , on the sit : <https://www.foi.se/en/foi/reports/report-summary.html>
- Military ties prior to the Iran – Iraq War , Library of congress , U. S. , on the sit : https://countrystudies.us/iraq/96.htm?utm_source=chatgpt.com
- Siyi Liu , Iraq boosts oil exports in August as low prices draw buyers , on the sit : <https://www.reuters.com/business/energy/iraq-boosts-oil-exports-august-low-prices-draw-buyers-2026-09-02/>

- The Composition and Distribution of Financial Assistance From Arab Countries and Arab Regional Institutions , International Monetary fund , on the sit : <https://www.elibrary.imf.org/>
- Ticaret Bakanı Bolat, Türkiye-Afrika İş ve Ekonomi Forumu'nda Konuştu , on the sit : <https://ticaret.gov>
- Trade in Goods with Africa , on the sit : https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c0013.html%232012?utm_source=chatgpt.com

